

علاقة هجومات 20 أوت 1955 بالتنظيم في الولاية الثانية التاريخية

التنظيم الصحي - أنموذجا-

أ . خريس لعبيدي

جامعة الشاذلي بن جديد/ الطارف

ملخص:

يعالج هذا المقال موضوعا في غاية الأهمية لارتباطه بأبعاد ونتائج هجومات 20 أوت 1955، وعلاقتها بالجانب التنظيمي والعملي للثورة التحريرية بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)، حيث عرفت الثورة بهذه الأخيرة إثر الهجومات دفعا قويا وحاسما والتحاق الجماهير بمجاهديها وعلى إثر ذلك فُكّر زيغود ورفاقه في كيفية معالجة انشغالات الجماهير الشعبية وحلّ مشاكلهم المختلفة، فتقرر إنشاء المجالس الشعبية التي تعدّ الخلية (النواة) الأساسية للتنظيم القاعدي للثورة التحريرية بالمنطقة الذي سيعرف (أي التنظيم) بعدها تطورا وتعميما ليشمل باقي القطاعات والنواحي الأخرى الاجتماعية والاقتصادية... ولعلّ أنّ التنظيم الصحي بالولاية الثانية يندرج في هذا الإطار، وذلك تماشيا مع مبادئ وأهداف بيان أول نوفمبر وما قدمته من حلول لاسترجاع السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الجزائرية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع أيضا في كونه يضيف أضواء ترمي أن تعرّف بهذا الجانب الذي تعدّى حدود الولاية ليشمل كافة أنحاء التراب الوطني وكل المجالات الحيوية للثورة، بحيث كان لتنظيم الرعاية الصحية علاقة مباشرة بالتنظيم الإقليمي لجيش التحرير الوطني، فضلا عن الطب والتمريض الميداني الذي يقدم الإسعافات الأولية، لدرجة أنّ المسؤول الصحي كان على مستوى كل القيادات. وإذا كان هذا التنظيم قد عرف مراحل مختلفة، وتطور مع تطور قدرات الثورة فقد توصل إلى إقامة مستشفيات منيعة وأرسى نظام وقاية صحية بكل ما في هذا المفهوم من معنى، ولم يقتصر هذا التنظيم على العلاج فقط بل تعداه إلى ميدان التكوين، فأصبح بالتالي نظاما صحيا قائما بذاته عبّر عن إحدى الأسس

واللبنات التي أفرزتها هجومات 20 أوت 1955 لاسترجاع وبناء الدولة الجزائرية المغيَّبة من طرف الاستعمار الفرنسي منذ 1830.

Cette intervention aborde un sujet très important en raison de sa liaison avec le coté organisationnel et pratique de la santé pendant la révolution algérienne en « wilaya historique 2 ». Toute l'importance du sujet réside en ses brillantes perspectives. Nous souhaitons ainsi faire connaître ce coté qui a dépassé les frontières de la wilaya pour se répandre sur tout le territoire national et sur tous les domaines actifs de la révolution, de telle sorte que l'organisation des soins de santé était liée directement à l'organisation régionale de l'armée de libération nationale. Ainsi, la médecine et le domaine des soins infirmiers donnaient les premiers soins, dans la mesure que le responsable de la santé était au niveau de toutes les autorités de « la wilaya » à « El Kasma ».

Même si cette organisation a connu différentes phases, elle a su évoluer et développer des aptitudes tout le long de la révolution, elle est parvenue à établir des hôpitaux imprenables, et mettre en place un système de prévention sanitaire proprement dit. Cette organisation ne s'est pas contentée d'assurer le traitement, mais son expansion a gagné le terrain de la formation devenant ainsi un système de santé indépendant.

الموضوع:

تماشياً مع محتوى بيان أول نوفمبر 1954 — الوثيقة المرجعية الأساسية الأولى لإعادة بناء الدولة الجزائرية التي غيَّبت الاستعمار في الجزائر — بما تضمَّنه من مبادئ وأهداف وما قدمه من حلول لاسترجاع السيادة الوطنية، فإنَّ التنظيم يعدُّ العمود الفقري للثورة التحريرية، وأحد دعائمها وركائزها الأساسية التي أوصلتها إلى النجاح، وبه تمكنت من حشد الطاقات البشرية والمادية التي ضمنت ديمومتها

واستمراريتها حتى حققت النصر، ويظهر ذلك في محطتين بارزتين، الأولى من أول نوفمبر 1954 حتى مؤتمر الصومام 1956، والثانية من مؤتمر الصومام 1956 حتى استرجاع السيادة الوطنية، وقد انتهجت الثورة في كلا المحطتين خطتين متكاملتين في التنظيم، لا يستغني أحدهما عن الآخر، خطة أفقية وتشمل الجانب السياسي متمثلا في جبهة التحرير الوطني التي أوكل إليها تنظيم الشعب وتعبئته وتوحيد الجماهير، وخطة عمودية وتمثل في أفراد جيش التحرير الوطني¹. وعلى غرار باقي المناطق شرعت المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)² في تنظيم خلايا جيش التحرير الوطني معتمدة في ذلك على المناضلين الحيايين من حزب الشعب الجزائري، ومع مرور الوقت بدأت النواة الأولى تكبر والرغبة في التطوع تتزايد، وهو ما تطلب تنظيما محكما وحازما³ خصوصا بعد هجمات 20 أوت 1955 التي أفرزت أفواجا كبيرة من المتطوعين والمتحمسين بالثورة في الشمال القسنطيني على وجه الخصوص، ومن كافة شرائح المجتمع الجزائري الذي عرف تحولا عميقا في كافة النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية... فالتقارير الفرنسية - على سبيل المثال لا الحصر- تؤكد أنّ الشعب بعد هجمات 20 أوت 1955 أصبح أكثر تلاحم من ذي قبل والدليل أنّ هؤلاء المجاهدين قد أصبحوا أكثر قوة وأكثر تنظيما⁴ خصوصا بعد التحاق الطلبة الجامعيين بالثورة في الشمال القسنطيني قبيل انعقاد مؤتمر الصومام، وكان من أبرز المتحمسين المتطوعين من طلبة جامعة الجزائر: الأمين خان (طب)، علاوة بن بعطوش (حقوق)، الطيب فرحات (رياضيات)، والطاهر بن مهدي... حيث كلف زيغود يوسف بن بعطوش بتقنين النصوص والقرارات والشؤون الإدارية، والأمين خان بتنظيم الخلايا الأولى التأسيسية لمراكز طيبة عبر تراب المنطقة، ومن هنا كانت اللبنة الأولى لمنظومة صحية ثورية، عبرت عن القطيعة مع الاستعمار وشكلت أحد مظاهر السيادة الوطنية وواحد من أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية، لأنّ البعض قد يرى بأن الثورة هي مجرد مجاهمة عسكرية مسلحة بين صاحب القضية الشرعي والعدو المحتل، بالإضافة إلى السجون والمعتقلات والتعذيب والإعدامات والنفي... لكن وفي خضم كل ذلك هناك تحول عميق في المجتمع من كافة النواحي الاجتماعية

والثقافية والاقتصادية...⁵ . ويندرج النظام الصحي الذي أقامته الثورة التحريرية منذ 1956 في إطار تلك التحولات الكبرى التي عرفها الشعب الجزائري، بل ويعدّ واحدا من الميادين الأساسية التي لعبت دورا هاما إبان الثورة التحريرية من أجل انتزاع الحرية والاستقلال⁶. ومن هنا عرفت الولاية الثانية مثلما هو الشأن في جميع الولايات تحولات جذرية في مختلف الميادين خصوصا على المستوى الصحي منذ سنة 1955⁷.

إننا لا نستطيع أن نلّم بمدى الصعوبات التي عانى منها المجاهدون والمجاهدات العاملون في هذا الميدان، إلا إذا ألقينا نظرة على الوضع الطبي والصحي لأبناء الشعب الجزائري إبان الاحتلال. فدراسة الطب في الجامعات كانت تقريبا حكرا على أبناء المعمرين، ماعدا قلة قليلة من الجزائريين لم تتعد في الفترة ما بين 1939 و1954 إلى 101 طالب كان قد حالفهم الحظ أن ينالوا مقاعدتهم في الجامعات، ويتمكنوا من دراسة الطب⁸، وكان أفراد الشعب الجزائري الذين كانوا يعيشون في حالة كبيرة من البؤس والفقر في القرى والجبال، وفي الأحياء الفقيرة من المدن يعانون وضعاً صحياً مزرياً نظرا لعدم توفر الأطباء الجزائريين من جهة، ونظرا لغلاء تكاليف العلاج لدى الأطباء الفرنسيين⁹. وكان التداوي الشائع لدى الجزائريين هو ما يعرف بالطب الشعبي التقليدي الذي يعتمد أساسا على وصفات علاجية من الأعشاب، بالإضافة إلى العسل وزيت الزيتون، ورغم ذلك فإنّ الطب الشعبي التقليدي قد أثبت فائدته في علاج العديد من الأمراض. كما كانت هناك عائلات جزائرية تتوارث مهنة تجبير الكسور، كان أفراد الشعب يلجؤون إليهم في حالة إصابتهم بكسور، وقد استفادت الثورة من خبرة هؤلاء الأشخاص في تجبير كسور المجاهدين¹⁰. إلا أنّ الطب الشعبي لا يفي بالمطلوب في علاج الغالبية من الأمراض التي كانت تفتك بالناس والناجمة معظمها عن سوء التغذية، وعدم صلاحية ونظافة مياه الشرب، فانتشرت الأوبئة الفتاكة التي أودت بحياة أعداد كبيرة من الجزائريين.

هكذا كانت الوضعية الصحية للسواد الأعظم من الشعب الجزائري عشية اندلاع الثورة التحريرية، ولازمت تلك الحالة انطلاق العمل المسلح في أول نوفمبر

1954، إذ بدأ قطاع الصحة بصورة عامة منعدم تماما، وحتى الإطارات الطبية في هذه المرحلة كان تكوينها في معظمه بسيطا جدًا، مما استلزم إيجاد أنواع وأساليب جديدة في العلاج والأدوية، نظرا للإصابات والجروح التي كانت تلحق بالمجاهدين وأفراد الشعب الجزائري جرّاء استعمال العدو للأسلحة فتآكة بمهدف القضاء على الثورة. وأصبح ضروريا على الثورة ومسؤوليها، أن تولي اهتمام كبير لميدان الصحة، نظرا لما يؤديه من دور في حفظ حياة المجاهدين وعلاج إصابتهم، بالإضافة إلى تقسيم العلاج لأفراد الشعب. لذلك فإنّ المرحلة الأولى من عمر الثورة والممتدة ما بين 1954 و1956 عانت الكثير في هذا الميدان الحساس والأساسي، وقد استمر الحال إلى غاية إضراب الطلبة في 19 ماي 1956 والتحاقهم بصفوف الثورة حيث أعطوا نفسا قويا لقطاع الصحة من خلال التحاق العديد من طلبة الطب والصيدلة وكذلك طلبة التمريض، فكان دافعا قويا للنهوض بهذا الجانب المهم، وتشكلت بذلك النواة الأولى للقطاع الصحي التابع لجيش التحرير الوطني¹¹.

فيان أول نوفمبر، بحكم الظروف الصعبة التي اندلعت فيها الثورة (تسبيق عملية التفجير على التنظيم)، لم يشر لا من بعيد ولا من قريب إلى مسألة الصحة خلال الثورة التي دعا إلى تفجيرها، لكنه ترك المجال للاجتهاد بضرورة تكييف الوسائل لتكون منسجمة مع العمل الثوري ومحققة للهدف والغاية المرسومة والمعلنة¹²، حيث ورد فيه: (استمرار الكفاح بكل الوسائل إلى أن تتحقق أهدافنا، وذلك طبقا للمبادئ الثورية...)¹³، ثمّ جاء مؤتمر الصومام سنة 1956 ليتمكّن الثورة من التزوّد ببنى تنظيمية ومؤسسية من خلال تقسيم العمل وتنظيم الصلاحيات وبناء سلطة ذاتية مستقلة للثورة تجسيدا للقطيعة مع النظام الاستعماري، فأشار إلى القطاع الصحي وأقرّ به عندما أدرج مرتبات المرضين والمرضات الذين يتبعون العريف أي 1500 فرنك شهريا، والأطباء المساعدون الذين يتبعون الملازم ب2500 ف.ش، والأطباء الذين يتبعون الضابط الأول ب3500 ف.ش¹⁴، وعندما تأسست الحكومة المؤقتة سنة 1958 حظي القطاع الصحي باهتمام كبير عندما أدرج ضمن وزارة الشؤون

الاجتماعية، وهو ما يؤكد أهميته بالنسبة للعمل الثوري، بل وأصبح بعض رواده كتاب دولة في الحكومة أمثال الأمين خان¹⁵. وبالعودة إلى الولاية الثانية¹⁶ (المنطقة الثانية قبل مؤتمر الصومام 1956)، فإنّ الطب الميداني في بداية الثورة في الشمال القسنطيني، على غرار المناطق الأخرى، يكاد يتلخص في التدخلات الاستعجالية التي يقوم بها عدد محدود من المرضى الذين يتواجد أكثرهم رفقة الوحدات العاملة مباشرة مع العناصر القيادية - حسب الدكتور محمد التومي¹⁷، ويؤكد ذلك الدكتور لمين خان الذي أشار إلى أنه عندما التحق بالثورة في صيف 1956 بالشمال القسنطيني لم يكن هناك على الإطلاق نظام صحي، وأنه لما وصل إليها شرع في تقديم العلاج في شكله البسيط¹⁸، و في ذلك دلالة على الظروف الصعبة التي نشأ فيها هذا الجهاز الحساس.

إلاّ أنه وبعد فترة بدأ القطاع الصحيّ ينمو أسوة بالقطاعات الأخرى¹⁹، وعرف في هذا الصدد طفرة حقيقية غداة إضراب 19 ماي 1956 والتحاق عدد من الطلبة والكثير من الثانويين خاصة بصنف جيش التحرير الوطني²⁰، حيث كان وقتها زيغود وأعضاء وفد الولاية الثانية في "بوازعرور" يستعدون للتوجه إلى مؤتمر الصومام، وكان من أبرز الملتحقين المتطوعين من طلبة جامعة الجزائر، الأمين خان(طب)، علاوة بن بعطوش(حقوق)، الطيب فرحات(رياضيات)، الطيب بن مهدي، بابا أحمد عبد الكريم، فاتخذ قرار الاستفادة من خبرتهم وقدراتهم، فكلف بن بعطوش بالشؤون الادارية، والأمين خان بتنظيم الخلايا الأولى التأسيسية لمراكز طبية عبر تراب المنطقة²¹. وبالتالي فإنّ إرساء النواة الأولى للنظام الصحي في الولاية الثانية، في اعتقادي، يعود الفضل فيها للدكتور لمين خان²² الذي التحق بالثورة رفقة علاوة بن بعطوش عن طريق قسنطينة في بداية الأسبوع الأول من شهر جوان 1956، إذ سرعان ما شرع في اتخاذ الإجراءات الأولى لوضع أسس النظام الصحي بما بعد تكليفه من طرف قيادة الولاية، في ظل انعدام الإمكانيات البشرية والوسائل المادية، لذلك كانت أول خطوة هي الشروع في تكوين العنصر البشري الذي يعدّ أساس العملية، ولتنفيذ ذلك قام لمين خان بـ:

- رصد الشباب الذين يحسنون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.
 - تحديد الأفراد الذين سيوجهون لفترة تدريبية في ميدان التمريض.
 - الشروع في عملية التدريب بنفس المعلومات والتدريبات التي تلقاها الطلبة في الجامعات حتى تتكون لديهم الثقة والفعالية²³.
- وبعد أسابيع قليلة من الشروع في التدريبات في مجال التمريض، تمّ التوصل إلى تكوين عدد من الشباب يمتازون بالنشاط والحيوية، مما أدى إلى تغلغل عامل نفسي هام لدى كل مجاهد أو مواطن من أنّ أحدهم إذا ما أصيب فإنّ لديه من يعالجه²⁴، أي أنّ وجود الطبيب معهم يعني ضمان العلاج وتقديم المساعدة، خصوصاً وأنّ المرضى المصابين كانوا يحولون إثر العمليات الحربية إلى المدن لتلقي العلاج رغم ما في ذلك من خطورة على أمنهم، وارتفعت المعنويات في المدن والجبال.

وإثر مؤتمر الصومام 1956، تمّ ضبط القطاع الصحي بصفة أساسية، على غرار بقية الأنظمة الأخرى بالتوازي مع هيكلية نظام الولاية الجديد، فأقيمت الهياكل وحددت المسؤوليات²⁵، وصدر منشور تأسيسي في 9 ديسمبر 1956 عن الدكتور أمين خان ورفاقه أدى إلى قيام منظومة صحية متكاملة²⁶ تركز على أسلوب علمي، ومصنّف في تسع (9) نقاط هي: 1- تنظيم مراكز العلاج، 2- شروط القبول، 3- هيئة المركز، 4- التنظيم المادي، 5- الطاعة، 6- الأمن، 7- المرتبات، 8- رخص الطاعة، 9- الأدوية²⁷.

وبالتالي فإنّه يمكن تمييز مرحلتين كبيرتين مرّ بهما تطور القطاع الصحي بالولاية الثانية، الأولى ما بين 1954 و1956، وهي الأصعب حيث عرف خلالها نقص فادح على مستوى الإطارات والأدوية، والمرحلة الثانية منذ 1956 وإلى غاية 1962²⁸، أين أصبح النظام الصحي يركز على أسلوب علمي²⁹، رغم أنّ العنصر البشري المؤهل والمؤطر بقي يطرح نفسه وبجدّة وإلحاح بعد توسّع القطاع إثر مؤتمر الصومام من جهة، وبسبب زيادة نشاط العدو بالولاية، من جهة ثانية³⁰.

واعتبارا لذلك أصبح مسؤول جهاز الصحة على مستوى الولاية برتبة ضابط أول (ملازم أول)، وعضوا في مجلس الولاية³¹، وكان له نفوذ كبير، حيث أنّ أوامره تحترم وتطبق حتى على المسؤولين الأعلى منه³².

ونجد الوحدة الأساسية للمنظومة الصحية على مستوى القسم يديرها ممرض أو ممرضة برتبة رقيب أول، وللوحدة من يمثلها بحجم أكبر على مستوى الناحية والمنطقة³³، وكان المسؤول الصحي للقسم مسؤولا عن مستشفى فيه ممرضون وممرضات، وتحت مسؤوليته كذلك متربصون وممرضون متنقلون يجوبون القسم، مهمتهم إسعاف المجاهدين والمدنيين والسهر على التطبيق الصارم لتعليمات النظافة والوقاية في مراكز الجيش وبين المدنيين، بالإضافة إلى أنّه في اتصال مباشر مع المرشدات اللائي يضطلعن بالنواحي الصحية والاجتماعية والسياسية، كما كانت من مهامه أيضا إعداد تقرير شهري من ثلاث نسخ تتضمن جميع نشاطاته يحتفظ بنسخة ويبعث بالثانية إلى لجنة القسم والثالثة إلى المسؤول الصحي للناحية، وبعد أن يجمع هذا الأخير كل التقارير الواردة من مختلف القسمات يعدّ تقريرا ملخصا يوجهه إلى لجنة الناحية ومسؤول المنطقة الذي يعدّ تقريرا بدوره ملخصا لجميع تقارير النواحي ويرسله إلى قيادة المنطقة وإلى المسؤول الصحي للولاية، ومن كل هذا يحرر تقريرا كل ثلاثة أشهر يقدم إلى لجنة الولاية.³⁴

ونظرا لحاجة المنظومة الصحية المتزايدة لعناصر السلك شبه الطبي، أسست الولاية ابتداء من سنة 1959 مدرستين للتكوين بكل من أولاد مسعودة (المنطقة الأولى)، وأولاد عطية (المنطقة الثالثة)، والطريف أنّ مصالح الشرطة القضائية بسكيكدة علمت بهذا الإنجاز متأخرا عندما أشارت إليه في تقريرها خلال السداسي الثاني من نفس السنة مؤكدة تخرج دفعة من نحو 20 متربصا³⁵.

وعلى ذكر المرأة، فإنّها كانت في الموعد، حيث كانت مناضلة ومجاهدة وفدائية ومسبّلة، وكانت ممرضة ومرشدة اجتماعية، فمع بداية 1956 بدأت الطالبات والمعلمات يلتحقن بالجبال قادمات من المدن، وتكاثر عددهنّ بعد إضراب 1956، وعندما استحدثت قطاع الصحة ألحقن به وأصبح بعضهنّ مسؤولات في الميدان، نذكر من بينهنّ مسيكة زينة³⁶، مريم بوعتورة³⁷، ليلي موساوي³⁸،

جميلة عمران³⁹، وغيرهم كثير في باقي الولايات، وفي الولاية الثانية التي أحصى فيها الدكتور محمد التومي ما بين 300 إلى 500 بنت كانت ضمن المرشحات اللواتي يمارسن الطب والتوعية السياسية في أوساط المواطنين⁴⁰.

ولإقامة ونشر الشبكة الصحيّة عبر كامل الولاية لا بدّ من من حلّ مشكل الإطارات، وذلك بالتكوين، وهو الذي بدأ التفكير فيه منذ 1958⁴¹، وهي السنة التي عرفت عملية التحاق الشباب الجزائري بصفوف الثورة ففزة نوعية، وأصبح بغير الإمكان توفير الرعاية الصحيّة للأعداد الهائلة من الجنود، فشرع في تكثيف عملية التكوين لتوفير أعدادا أخرى من الممرضين والممرضات⁴²، يبدؤون بتربص نظري لمدة ثلاثة (3) أشهر، متبوعا بتربص تطبيقي لمدة ستة (6) أشهر⁴³، ثمّ يتم توزيعهم على المراكز الصحيّة المنتشرة عبر تراب الولاية، في حين عين لكل فرقة من فرق جيش التحرير ممرض خاص أطلق عليه ممرض الفرقة مزدوج المهمة، يقاتل ويعالج.

غير أنّ عملية التكوين اصطدمت بمشكل نقص العدد الكافي من الشباب والشابات الذين يحسنون القراءة والكتابة بالفرنسية، وحتى وإن وجد فإنّ الاستعداد والرغبة في تعلّم مهنة التمريض غائبة لديهم لاعتقادهم أنّ الصعود للجبل هو حمل السلاح لقتال العدو، وأنّ التمريض خاص بالفتيات، وحتى الشباب القادم من المدن الذي يحسن القراءة والكتابة لم يستطع التأقلم مع الحياة الجديدة فأعيدوا إلى المدن لمواصلة النضال فيها. أمّا من وجدت لديه الرغبة والقدرة على تحمّل مشاق الحياة، فقد حوّلوا نحو ميدان التمريض وتلقّوا تدريباً تأهلياً ثمّ وجّهوا للميدان حيث قدّموا خدمات للثورة⁴⁴.

وأمام نقص العدد المطلوب فسح المجال للمعربين، حيث كانت الدروس تترجم إليهم باللّغة الوطنية⁴⁵، ولتسهيل الأمر ألف كتيّباً باللّغة العربية خاصاً بمهنة التمريض سمي (دليل المجاهد للإسعاف المستعجل)، كان قد ساعد في إنجازها عبد المجيد كحل الرأس، ولخضر وزاني.

وفي سنة 1961 أنشأت مجلة طبيّة، صادرة عن الولاية تناولت بعض المعلومات الطبية حول بعض الأمراض الشائعة (كمرض السل) في ذلك الوقت وطريقة

تشخيصها وكيفية علاجها بوسائل عصرية بهدف رفع وتحسين المستوى التقني للمسؤولين⁴⁶.

وما إن حلَّ شهر ماي من سنة 1958، يذكر علي كافي، حتَّى أصبحت وضعية القطاع الصحي بالولاية الثانية على النحو التالي: 89 ممرضا وممرضة موزعين عبر مناطق الولاية الأربع، من بينهم 7 مسؤولي صحّة، و52 منهم تابعين للمراكز، و37 منهم تابعين للفرق العسكرية.⁴⁷

وتكتملة للعمل الصحي عبر الولاية الثانية فقد تمّ إنشاء المراكز الصحية التي برزت فكرتها نتيجة تطور الحرب وكثرة الإصابات بين جنود جيش التحرير الوطني، الأمر الذي يستدعي جعل هؤلاء الجنود في أماكن خاصّة حتَّى يسهل علاجهم ومتابعة هذا العلاج، وأخذت فكرة إنشاء المراكز الصحية تعرف تطورا من حيث الكم والهيكلة بتطور الثورة وشموليتها، وصلت إلى 25 مركزا بها 390 سرير سنة 1958، بمعدل إسعاف ما بين 200 و250 شخص يوميا⁴⁸، في حين يخصص لمين خان 22 مركزا بـ450 إلى 500 سرير، وكان المركز الأول أنشئ في منزل أحد المواطنين بجبال القل في أواخر صيف 1956، وهو عبارة عن كوخ (قريبي) وضع فيه من كانت إصاباتهم خطيرة لتقدّم إليهم الإسعافات وتعيير الضمادات⁴⁹.

ويقام المستشفى النموذجي في مكان آمن نسبيا قريبا من منبع ماء في غابة، وأحيانا ضمن الشعب في مكان آمن في قلب الدوّار، ففي الأراضي السهلة كانت المراكز تنشأ على شكل مخابئ (خنادق) تحت الأرض، وأمّا في الجبال فكانت عبارة عن غار تحت كومة غابة كثيفة، وقد وجد هذا النوع الأخير بالخصوص في منطقة عزّابة.

يتكون المركز الصحي في الولاية الثانية عادة من عدّة (قرايبي)، أكبرها يخصص للمرضى والجرحى ينامون على (حصص)، وأخرى للفحص ومكتب للطبيب، وثالثة تتخذ مطبخا، وهي على قسمين، قسم للنساء لإعداد الخبز، والثاني للطباخ ومساعديه، ورابعة للمجاهدين المستخدمين، والأخرى للحراسة تضم حوالي 12 جنديا مسلحين تسليحا جيّدا، وكثيرا ما ينضمّ إليهم - عندما تقع

المعركة-المرضى الذين هم في صحّة مناسبة، وقد وضع لتصميم بناء تلك المراكز وفق نموذج محدد حتى تكون على شكل عصري نسبيا من حيث الأبواب والنوافذ، كما حاولت الثورة أن توفر لها الأسرة حتى لا يترك المريض ينام على الأرض مباشرة.

و كانت التعليمات صارمة في مسألة العلاج، حيث لا يسمح للمريض العلاج في مستشفى قسمة أخرى إلا إذا اتفق على تحويله مسؤول الصحة بالقسمة مع زميله في الناحية، وقد كان الجندي المريض أو المدني يعالجه ممرض الذي يحكم على صحته، وقد يحوله إلى أقرب مركز مصحوبا بسلاحه، فيفحصه مسؤول الصحة بالقسمة الذي يتخذ قرارا بشأنه إما إبقائه هناك أو تحويله إلى وحدته مصحوبا بالأدوية، في حين يحول المرضى الذين تتطلب حالتهم نقاهة إلى مركز خاص⁵⁰. وقد تعترض هذه العملية ”بيروقراطية“ على حدّ تعبير الدكتور محمد التومي، عندما يلقي طلب تحويل المريض رفضا، وأدرج في ذلك مثالا عن جندي أصيب بمرض في عينه في ديسمبر من سنة 1961 وتطلب الأمر بقاءه (الإقامة) في المستشفى الذي عالج فيه سابقا فرفض مسؤول المستشفى ذلك الأمر بحجة ضيق المكان، وإثارة الشبهة بكثرة الحركة حول المستشفى⁵¹.

وتتبع المستشفى مخابئ عديدة إحداها للأدوية وأخرى للتموين، وثالثة لحماية مريض أو أكثر لا يستطيعون الحراك، وذلك في

حالات الإنذار، ومقر المخبأ الأخير يكون في سرّية تامّة، وأحيانا يكون بعيدا عن مركز العلاج بكيلومترات، وله حارس خاص به، وتخصّص له أدوية وغذاء إضافيين تحسبا لمعركة أ و انسحاب، وكان يشار، ولأسباب أمنية،

لمختلف المراكز الصحية بملاحظة تتضمن ثلاثة أرقام، مثلا يقال المستشفى رقم 123 معناه ذلك المستشفى التابع للقسمة رقم 3، الناحية 2، المنطقة 1⁵²، ويذكر الدكتور لمين خان أنّ العدو لم يستطع ولو مرّة واحدة أن يصل إلى أيّ مركز صحّي ويلقي القبض على المجاهدين، وهذا يعود إلى قدرة المشرفين عليه وإلى التفاف الشعب حول الثورة الذي كان يتولى أمر المرضى المجرّوحين ويتكفل بهم من حيث العلاج والغذاء وضمان أمنهم وراحتهم⁵³.

فأغلب الاشتباكات التي يخوضها جيش التحرير الوطني مع جنود الاحتلال تخلف شهداء وجرحى، وهذا الأخير يصعب أحيانا علاجه في الوقت المناسب، وقد يفقد الجريح وعيه، فيلجأ رفاقه إلى تجريده من سلاحه ويتركونه في مخبأ باعتباره شهيداً وقد يستطيع هذا الجريح بعد صحوته أن يلتحق بوحده بمساعدة الشعب، أو يعثر عليه رفاقه عند عودتهم خصيصاً لدفعه⁵⁴.

وكانت أول حقنة قدمت لجيش التحرير الوطني في صيف 1956 من طرف لمين خان، للمجاهد مسعود بوجريو المدعو (القسنطيني)، تمثلت في حقنة مقوية جزاء الإعياء الذي أصيب به، فاستطاع إثرها أن يستعيد جزءاً من قواه ومواصلة السير كقائد لفرقته. كما أنه كان للمدنيين نصيب من العلاج على يد الدكتور نفسه، الذي استقبل في أحد الأيام مواطناً مصاباً بشظية في فخذه فقام بتقديم العلاج له في (قريي) على ضوء شمعة، حيث امتثل بعدها المواطن للشفاء.

واعتبرت سنة 1957 هي الأخرى سنة تحوّل هامة في في قطاع الصحة بالولاية الثانية، الذي عرف تطور واتساع مجالاته وامتدت خدماته لتشمل مختلف أنحاء الولاية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب التحاق بعض الممرضين والأطباء بالميدان الصحي الثوري أمثال عمر مكيشات، والدكتور محمد التومي المختص في أمراض القلب، والذي أسندت له مهمة التكوين في مجال التمريض لمواجهة التحديات الجديدة في الميدان. فبالتحاقه - حسب رفيقه لمين خان - تمّ علاج حالات مستعصية منها ما تعلّق بالأمراض الباطنية، وحدثت قفزة نوعية في الخدمات الصحية.

وبالرغم من رمزية العلاج إلا أنّ تأثيره وفعالته كانت أقوى وأنجع، ففي أحد أيام سنة 1958، والشهادة للمين خان - يقول بأنهم وبعد قبلة جوية عنيفة لإحدى قرى الولاية الثانية استقبلوا طفلاً لا يتجاوز الـ 12 سنة ويده مبتورة من المفصل فقاموا بنزع ما تبقى من يد ذلك الطفل بواسطة شفرة حلاقة، ورفعت له الجروح بالخيوط والإبرة العادية، ووضعت له أدوية خفيفة منها (السلفامين)، وفي إشارة لصعوبة المهمة الصحية خلال الثورة يذكر لمين خان إلى أنّ بعض أفراد الشعب لم يمثلوا لإرشادات الثورة بتجنّب كل ما يتركه العدو، وهو ما حدث مع

ذلك الطفل الذي كان يلعب بقذيفة مدفعية فانفجرت وقطعت له يده من المفصل⁵⁵.

وفي خضم تأدية مهامهم استشهد العديد من المرضى والمرضات، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، الشهيدة مسيكة زينة التي سقطت في ساحة القتال سنة 1959 وهي تحاول إجلاء الجرحى والمرضى والعتاد والتموين من المخبأ ونقلهم إلى مكان آمن إثر قبلة جوية لطيران العدو⁵⁶.

كما تعرّض بعض المرضات لصعوبات ومضايقات أثناء أداء مهامهم وصلت إلى حدّ التهديد بالقتل من طرف بعض المجاهدين أنفسهم، حيث تذكر المرضة جميلة عمران أنّها تعرضت للتهديد بالقتل من طرف جندي مصاب كان وقتها الأمر يستلزم بتر يده، ولم تنجز العملية إلا بعد تدخل قائد الولاية الثانية وقتها صالح بوبنيدر (المدعو صوت العرب) الذي أقنعه بضرورة الامتثال للمرضة، وقد اعترف الجندي (الذي بقي على قيد الحياة إلى ما بعد الاستقلال) بخطئه فيما بعد⁵⁷.

إنّ وجود المرأة وحضورها خلال الثورة بالولاية الثانية أدّى إلى تجاوز بعض العراقيين في ميدان الصحة، كعلاج النساء وتقديم الإسعافات لمنّ خصوصا إذا تعلّقت الإصابة بمكان حسّاس في جسمها، كتلك الفتاة التي أصيبت في بطنها بشظية قبلة في أحد أيام سنة 1957 أو 1958، فتكفلت مسيكة زينة بتنظيف مكان الإصابة وخاطته بالإبرة والخيط العادي، حسب رواية للدكتور محمد التومي. لكن إذا اقتضى الأمر فإنّ العلاج يتم بواسطة الطبيب نفسه، مثلما حدث لإحدى المجاهدات التي أصيبت في فخذهما في إحدى كمائن العدو سنة 1960 بنواحي بني صبيح، فقام الدكتور محمد التومي الذي لم يكن يحمل معه سوى مسحوق (الميكروكروم) والإبرة والخيط، فقام بتعقيم هذين الأخيرين بعد وضعهما في الماء المخلط بالمسحوق المذكور سابقا، ونظّف مكان الإصابة وقام بخياطة الجرح في عملية استغرقت حوالي ساعتين فقط من الزمن⁵⁸.

وبذلك تكون المنظومة الصحية خلال الثورة بالولاية الثانية قد ساعدت المرأة الجزائرية على تخطي كابوس الفحص عند الطبيب الفرنسي (الرومي)، واحترام

القيم الدينية والأخلاقية والعادات والتقاليد، إذ من المعروف أنّ المرأة الجزائرية من غير المقبول أبداً أن تكشف عن جسمها أمام الطبيب، كما أنّ زوجها لم يكن يهضم أبداً أن يترك زوجته في خلوة مع طبيب وهو خارج القاعة، فجاءت الثورة فحلّصتها نهائياً من هذه العقدة وعقد أخرى⁵⁹.

ولم تمنع الأوضاع الاستثنائية السائدة في الجبال، الدكتور محمد التومي، من محاولة الاجتهاد في معالجة الجروح بتجربة الأشرطة اللاصقة بدل الماسكات التقليدية، وكذلك الاجتهاد في اكتشاف بعض الأمراض الناتجة عن الأوضاع الخاصة التي يعيشها الثوار كالأضرار التنفسية والوظيفية في نفس الوقت على غرار مرض المخابئ بسبب امتداد العزلة والصمت وضعف تمثّل الأغذية، فضلاً عن نقص التعرّض للشمس، ومرض التقليد الحركي اللاإرادي، وفقدان الصوت مؤقتاً⁶⁰.

وفي الواقع فإنّ الاعتماد على العلاج التقليدي خلال الثورة كان ضرورة حتمية، قد فرض نفسه بإلحاح نظراً لنقص الأدوية وصعوبة الحصول عليها، فكانت الاستعانة بالثوم والعسل لعلاج الأمراض الصدرية، وزيت الزيتون كمقويات ودهن للجروح وخاصة في حالات الحريق. لأنّ مسألة الحصول على الأدوية كان من أبرز الصعوبات التي كانت تواجه النظام الصحي خلال الثورة، فلم يسجل ولو مرّة واحدة، حسب لمين خان، أن كان دواء ضمن قوافل السلاح الآتية من تونس، بل يتهم جماعة الخارج بالتقصير، وقد تفاقمت المعاناة خصوصاً بعد إنشاء العدو لخطي شال وموريس منذ سنة 1958، بل أنّ محاولات مسؤولي القطاع الصحي بالولاية الثانية وأخص بالذكر الدكتور محمد التومي منذ 1959 لإيجاد تعاون وتنسيق الجهود بين الولايات في المجال الطبي باءت بالفشل بسبب ظروف الثورة، ولم يذكر أن حدث تعاون منتظم إلا في حالات دخول جنود إحدى الولايات تراب الولاية الثانية، أو عبور قوافل السلاح من وإلى تونس، فإنه تقدم لهم المساعدات.

فكان إذا الاعتماد على النفس وعلى الإمكانيات الخاصة لتوفير الأدوية المطلوبة من خلال شرائها بواسطة المناضلين من الصيدليات في المدن، أو تسريبها من

المستشفيات الفرنسية في المدن الجزائرية، مثلما ما قام به الدكتور عبد الحفيظ بوجمعة من الطاهير. وقد كلف ذات مرة الأمين خان من طرف علي كافي للبحث عن الدواء في الصيدليات التونسية - إثر ورود بريقة من الولاية الثانية لكافي تعلمه بظهور مرض معد في مستشفيات قرياز- لكنه لم يجد الكمية المطلوبة فبعثه إلى ألمانيا ورجع بالكمية وسلمها للملازم اليزيد بن يزار لنقلها للولاية⁶¹، وقد كان ذلك في حدود سنتي 1959 و1960.

كما يجدر بنا الأمر هنا إلى التنويه بدور الأطباء الفرنسيين الأحرار المتعاطفين مع الثورة في دعم القطاع الصحي⁶²، وغيرهم من أحرار العالم الذين أبدوا تعاطفا وتأييدا إنسانيا للثورة، ويعود الفضل في ذلك إلى عدالة القضية الجزائرية من جهة، وإلى دور الهلال الأحمر الجزائري في إيصال صوت الجزائريين لأقطار العالم ونقل معاناتهم، وكسب تأييد الهيئات الإنسانية عبر العالم.⁶³

ومن منطلق الاعتماد على النفس كان لابدّ تكوين الجندي الصيدلي، فأنشأ على مستوى تراب الولاية الثانية فرعا للصيدلة، عيّن عليه أفراد صيادلة بهدف تسهيل مهمة جلب وخبز وتوزيع الأدوية على مختلف مناطق الولاية، فكان الجندي الصيدلي على مستوى الناحية الذي عن طريقه تحوّل الأدوية إلى الأقسام، وإلى مخزن الولاية أيضا، وكذلك على مستوى المنطقة هناك شخص آخر يدعى صيدلي المنطقة يتولى مهمة تزويد المناطق بالأدوية، ويتم كل ذلك تحت إشراف مسؤول الصحة على مستوى الولاية الثانية.

وبهذا الأسلوب تمّ التمكّن من توفير الدواء والعلاج الضروريين للجيش والمواطنين خصوصا في المناطق المحرّمة، وهو ما يدلّ على قوة التنظيم لقطاع الصحة وشبكات جلب الأدوية التي أقامتها الثورة في الولاية الثانية⁶⁴.

لكن يبقى مبدأ الوقاية أو (الدفاع السلبي كما يصفه الدكتور محمد التومي) في طليعة الاهتمامات، حيث كانت تطبّق صرامة كبيرة بشأنها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، فكان على الجندي أن يمتثل إجباريا للتعليمات التالية: الحلق اليومي للّحية وشعر الرأس، وتقليم الأظافر، ونظافة اللباس، وتفلية القمل، وغسل اليدين والأسنان قبل الأكل وبعده، وخلط الماء بالجافيل أو مسحوق الصوديوم)

من قطرة إلى قطرتين في لتر واحد من الماء) تفاديا للعلق، ومنع البصاق واستعمال البهارات في الأكل خوفا من الإسهال، وفرض النظام في المطاعم الجماعية ومعايير النوم، وضمان توازن الأكل كمّا ونوعا، وغيرها من الإرشادات الصحية⁶⁵. كما كانت هناك حملات للتلقيح لجنود جيش التحرير ومواطني المناطق المحرّمة لأنّ الإمكانيات بسيطة والأدوية المتاحة هي "سلفاميد" والقليل من "البينيسيلين" و "الأميكروكروم" و الضمادات، والوسائل هي أمواس الحلاقة والإبر والحيط العادي.

ففي سنة 1957 انتشر مرض الزكام الحاد (الأنفلونزا) بين المجاهدين على مستوى الولاية الثانية وحتى بين الجيوش الفرنسية، فتمّ الالتجاء أمام نقص الدواء إلى خلط الثوم المشوي بالعسل الحر وتقديمه للجنود الذين تماثلوا للشفاء ماعدا تسجيل حالتي وفاة على الأكثر بالولاية الثانية.

وما يجب الإشارة إليه هو انتشار القمل وحشرة العلق، فلمواجهة الظاهرة الأولى تمّت الاستعانة بمادة (نيوسيداد) من المدن بدل مادّة (د.ت.ت)، وكانت النتيجة ناجعة، فصدرت تعليمة بضرورة تعميم استعماله على مستوى جميع الفرق والمراكز. أمّا المشكل الثاني الذي تسبب في وفاة جنديين على الأقل جرّاء انتفاخ البلعوم (الحلق) بسبب وجود حشرة في ماء الشرب من الينابيع، فتلتصق وتنتفخ بمرور الوقت، الأمر الذي يجعل عملية التنفس تقل تدريجيا إلى أن يختنق ويموت، فتمّ الاهتداء وقتها إلى حلّ يتمثل في وضع ما مقداره ملعقة جافيل في لتر واحد من الماء ثمّ غيّرت المقادير بنسب معلومة، وكانت النتيجة مبهرة، فأرسلت تعليمة لجميع المراكز الصحية توضح كيفية وضرة الاستخدام، كما أُلزم قادة الفرق بحمل ماء الجافيل معهم على سبيل الاحتياط⁶⁶.

إلاّ أنّه ورغم المضاعب والمتاعب وقلة الإمكانيات ومباغثة العدو لمراكز العلاج فقد أثبت الطبيب والممرض الجزائري أثناء الثورة جدارته وتصميمه على تحقيق النصر.

خاتمة:

إنّ الخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها هي أنّ هجومات 20 أوت 1955 قد أفضت إلى تحولات عميقة في الشمال القسنطيني على جميع المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، الأمر الذي تطلب إرساء تنظيم سياسي وإداري وعسكري للتحكم في ذلك الزخم الثوري الذي عرفته المنطقة، فكانت المجالس الشعبية نواة ذلك التنظيم، ليعمم بعد ذلك على جميع القطاعات الأخرى، وبالتالي كان ذلك تكريسا للقطيعة مع مؤسسات وهياكل الاستعمار، وتجسيدا لبيان أول نوفمبر 54، وتمهيدا لبناء الدولة الجزائرية واسترجاع السادة الوطنية.

ولعلّ أنّ النظام الصحي بالولاية الثاني قد ساهم من دون شك في إرساء النواة الأولى للجهاز الصحي الوطني، وبالتالي ركيزة من ركائز الدولة الجزائرية. فالقطاع الصحي بالولاية الثانية خلال الثورة التحريرية قد عرف تطورا ملحوظا، ومرّ بعدّة مراحل من حيث التكوين والوقاية وإقامة المراكز الصحية وتوفير الأدوية والعلاج رغم الصعوبات والمشاكل التي اعترضه على مستوى نقص الإمكانيات المادية والبشرية، لكنه حقق نتائج علمية ومعنوية باهرة. والملفت للانتباه هو أنّ النظام الصحي خلال الثورة قد أسس للطب المجاني في الجزائر⁶⁷، بل وأنّ التعريب قد تحقق في ميدان الطب خلال الثورة التحريرية عندما أنشئت المجلة الطبية باللّغة العربية من 22 صفحة، وتمّ الاتفاق على مجموعة من المصطلحات المستعملة في الميدان، وهو مكسب هام للثورة في مجال استعادة اللّغة الوطنية لكن تلك الجهود ذهبت هباء منثورا بعد الاستقلال⁶⁸. والحفاظ على الهوية الوطنية من عادات وتقاليد كان من أهداف المنظومة الصحية، حيث أصبحت المرأة الجزائرية في غنى عن الفحص عند الطبيب الفرنسي خاصة في الأرياف والكشف عن جسمها أمام طبيب أجنبي، كما أنّ زوجها لم يكن يهضم أبدا أن يترك زوجته في خلوة مع الطبيب وهو خارج غرفة العلاج، فجاءت الثورة وخلصتها من هذه العقدة وعقدت أخرى.

كما ينبغي الإشارة إلى أنّ الاحتلال الفرنسي حارب المنظومة الصحيّة خلال الثورة بجرمان الجزائريين من الدواء والعلاج، بل تعدّاه إلى نشر ذلك (الخطر المزمن) الذي يؤسس لانتشار الأمراض المستعصية بين الجزائريين عندما لجأ إلى تفجير القبائل النووية في الجنوب الجزائري، حيث ظهرت أمراض كانت مجهولة لدينا مثل مرض سرطان الجلد، والعيون، والإجهاض والعقم، والنزيف ووفيات الأطفال، والإعاقات والتشوّهات الخلقيّة⁶⁹.

ولم تتوقف عند هذا الحدّ بل جعلت الوثائق والتقارير الطبيّة وكل ما تعلق بالجانب الصحي بالجزائر خلال الحقبة الاستعمارية رهينة قوانين الدولة الفرنسية المتعلقة بالأرشفيف، حيث لا يمكن الإطلاع عليها إلاّ بعد مرور مائة وسبعون (170) سنة من أرشفتها، فتصبح بذلك فاقدة لحيويتها في توكيد أو كشف الحقيقة⁷⁰.

و في الأخير نترحم على كل شهداء الثورة بصفة عامة ورواد القطاع الصحي بصفة خاصة سواء على مستوى الولاية الثانية أو باقي الولايات التاريخية، جزائريين كانوا أو أجنب، الذين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الدكتور فرانس فانون الذي ترك وصية مكتوبة لدفنه بالتراب الجزائري وهو ما تمّ فعلا على مستوى مقبرة سيفانة بسيدي طراد، ثمّ نقل في الإستقلال سنة 1965 إلى مقبرة عين الكرمة بالطارف⁷¹.

الهوامش:

¹ - الهادي أحمد درواز، من تراث الولاية السادسة التاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص، ص، ص، 29، 33، 35.

² - تمثل المنطقة الثانية 11% من المساحة الإجمالية للشمال الجزائري، ويقطن بها حوالي 18% من السكان، ويستقر بها 15,84% من المجاهدين، وحتى أغلب القادة العسكريين الميدانيين للثورة هم من منطقة الشمال القسنطيني، والذين قادوا المنطقة أو الولاية الثانية (بعد ديدوش) هم من أبناء المنطقة، ينظر، أ. توفيق برنو، 20 أوت 1955 الثورة الثانية، الملتقى الدولي السادس حول هجومات 20 أوت 1955، أحداث 20 أوت 1955، الدلالات، الأبعاد والتداعيات،

الملتقى الدولي السادس حول ثورة التحرير الجزائرية، 25، 26 أكتوبر 2011، جامعة سكيكدة، ص42.

³ - علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط2، منقحة ومزودة، دار القصبية للنشر 2011، ص92

⁴ - ليلى تيته، دراسة تحليلية لبعض الوثائق الفرنسية بخصوص حوادث 20 أوت 1955، المرجع السابق، ص79.

⁵ - علي كافي، المصدر السابق، ص، ص، 202، 193.

⁶ - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص278.

⁷ - علي كافي، المصدر السابق، ص193.

⁸ - العكروت خميلي، جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين 1909-1956، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2008-2009، ص102.

⁹ - للمزيد ينظر، فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، تصدير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، منشورات موفم، الرغاية، 2000.

¹⁰ - تعدّ عائلات ابن جعبوب (من دوار بني يفتح بالميلية من الولاية الثانية)، وبريهمي (من دوار أولاد قاسم)، والحاج بدر (من قرية بودوكة) من الذين قدموا خدمات جليلة وهامة للثورة في مجال تجبير الكسور، ينظر، عمار قليل، المصدر السابق، ص279.

¹¹ - . شميسة خلوي، القطاع www.alukah.net/culture.com

الصحّي أيام الثورة التحريرية الجزائرية، أنظر الموقع :

¹² - يوسف قاسمي، موثيق الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2004-2005، جامعة باتنة، ص124.

¹³ - آثار الدكتور يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع والعشرين، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962، 1-2، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص12.

¹⁴ - أزغيدى محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص266.

¹⁵ - بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص..ص53،52،51.

¹⁶ - وهي منطقة الشمال القسنطيني، حدودها من الشمال من القالة إلى سوق الإثنين ومن الجنوب سطيف، طريق الجزائر قسنطينة إلى القرزي، ثم تمتد حتى الحدود التونسية مارة بسيقوس، وسدراتة، ومداوروش، ومن الناحية الغربية سطيف، خراطة، سوق الإثنين... ومن الناحية الشرقية الحدود التونسية، وبذلك تدخل في حوزتها جبال القل، إيدوغ، جزء من سلسلة جبال البابور، كما تضم المدن التالية: قسنطينة، عنابة، سكيكدة، جيجل، قالمة، سوق أهراس، ميلة، دون أن ننسى أن نشير إلى أنه ومنذ نهاية 1956 ظهرت القاعدة الشرقية التي كانت تتقاسمها وتتنازع عليها الولايتين 1 و2، وقسمت المنطقة الثانية عشية اندلاع الثورة إلى أربع نواحي هي على الترتيب (ناحية ميلة، ناحية السمندو، ناحية عنابة، ناحية سوق أهراس) ستصبح مناطق إثر مؤتمر الصومام 1956، وتضاف منطقة خامسة هي قسنطينة المدينة منذ 1959 وحول ذلك ينظر، أزغيدى محمد لحسن، المرجع السابق ص263. ومحمد قويسم، هجومات 20 أوت 1955 بجبهة الحروش خلال الثورة التحريرية الكبرى، الملتقى الدولي السادس حول هجومات 20 أوت 1955، المرجع السابق، ص62، وشهادة المجاهد

محمد الصغير حمروشي، لقاء شخصي معه يوم 31 ماي 2010 بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.

وذلك -MOHAMMED

GUENTARI, ORGANISATION POLITICO-
ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE LA
Révolution ALGERIENNE DE 1954-1962,
VOL1, OPU, ALGER, 2002, P8

¹⁷ -محمد عباس، مذكرات محمد التومي، هكذا عبرت خط موريس، جريدة

الفجر، كواليس التاريخ، 7 أوت 2012

¹⁸ -عمار قليل، المصدر السابق، ص 295

¹⁹ -عرفت الولاية الثانية بأسبقيتها في مجال التنظيم على جميع المستويات تقريبا

خصوصا إثر هجومات 20 أوت 1955، حيث اقتبس مؤتمر الصومام سنة

1956 منها بعضها كالمجالس الشعبية التي صودق على وثيقتها حرفيا وطبقت

عبر الولايات الست التاريخية، وبفضل التنظيم عرفت كيف تتحاشى التمزقات

خلال الثورة، ينظر حول ذلك، دور علاوة بن بعطوش في المجالس الشعبية خلال

الثورة من الموقع www.algeria_tody.com

وكذلك، الشعب في بيت مهندس بنود مؤتمر الصومام، يومية الشعب الجزائرية،

19 أوت 2013. وايضا محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة

كميل قيصر داغر، ط 1، 1983، دار الكلمة، بيروت، لبنان، ص 301.

²⁰ -محمد عباس، المرجع السابق.

²¹ -علي كافي، المصدر السابق، ص 202

²² -ولد في 6 مارس 1931 بالقل بسكيكدة، وبعد أن أتمّ دراسته الثانوية في

ثانوية أوامال بقسنطينة واصلها في في كلية العاصمة، إنخرط سنة 1947 في

حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، ونشّط فرعها الطلابي، ناضل في صفوف

جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، كان من مؤسسي الإتحاد العام للطلبة

المسلمين الجزائريين، تخلى سنة 1955 عن دراسته في الطب للإلتحاق بالجبال

بمناسبة إضراب الطلبة في ماي 1956 رفقة علاوة بن بعطوش، أصبح برتبة نقيب في الولاية الثانية، اهتم بالمسائل الصحية، عين سنة 1958 كاتب دولة في الحكومة المؤقتة الأولى، وتولى إدارة ديوان وزارة المالية (1961-1962)، أصبح سنة 1966 وزيرا وأمين عام منظمة منظمة البلدان المصدرة للبترول سنة 1972، ينظر حول ذلك، عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية، ترجمة عالم مختار، دار القصة للنشر، الجزائر 2007، ص 157.

²³-عمار قليل، المصدر السابق، ص 296.

²⁴-علي كافي، المصدر السابق، ص 202.

²⁵-عمار قليل، المصدر السابق، ص 296.

²⁶-محمد عباس، المرجع السابق.

²⁷-علي كافي، المصدر السابق، ص 209.

²⁸-شميسة خلوي، المرجع السابق.

²⁹-علي كافي، المصدر السابق، ص 202.

³⁰-عمار قليل، المصدر السابق، ص 297.

³¹-علي كافي، المصدر السابق، ص 203.

³²-عمار قليل، المصدر السابق، ص 310.

³³- محمد عباس، المرجع السابق.

³⁴- علي كافي، المصدر السابق، ص...ص 205، 204، 203.

³⁵-محمد عباس، المرجع السابق.

³⁶- ولدت مسيكة زينة واسمها الحقيقي سكيينة في 28 جانفي 1934 بمروانة بولاية باتنة، تابعت دراساتها الابتدائية في باتنة ثم انتقلت إلى سطيف لمزاولة التعليم المتوسط لتعود مرة أخرى إلى باتنة لمواصلة دراستها الثانوية، أين تحصلت على شهادة البكالوريا سنة 1953. تركت سكيينة أرضها الجزائر متجهة نحو جامعة مونبلييه بفرنسا لمتابعة الدراسات العليا رفقة أخيها وإلى غاية 1955. عادت سكيينة إلى بلادها بعد هذه المدة وبالتحديد إلى مدينة باتنة أين تعلمت، وقبل وقت قصير من الإضراب الطلابي في عام 1956، غادرت

باتنة إلى سطيف مع زميلتيها مريم بوعتورة وليلى موساوي، حيث انضمت إلى صفوف المجاهدين كمرمضة برتبة عريف في منطقة القل (كولو). بواد عطية في دوار أولاد جمعة تحت أوامر عمار بعزيز في المنطقة الثالثة. كما أنها عملت وبنشاط مع عزوز حمروش وعبد القادر بوشريط الذان كانا مسؤولين عن الصحة بالمنطقة الأولى والمنطقة الثانية، تحت أوامر لمين خان من 1956 إلى 1958 والدكتور محمد تومي بين 1958 و1962 على التوالي. الشهيدة مسيكة التي عرفت بشجاعته سقطت شهيدة في 29 أوت 1959. ينظر، علي كافي، المصدر السابق، ص 200، و

أيضا www.wikipedia.org.

³⁷ - ولدت يوم 17 جانفي 1938 بنقاوس بباتنة، وتسمى أيضا يسمينة، عملت كمرمضة إلى جانب مسيكة زيزة بالولاية الثانية تحت قيادة لمين خان، استشهدت في 8 جوان 1960 مع رفيها داودي سليمان المدعو حملاوي. ينظر، المرجع نفسه.

³⁸ - ينظر، ثرية مسعودة، ليلي موساوي تنقل مرحلة من كفاحها خلال ثورة التحرير، جريدة الحوار، 6 جويلية 2009.

³⁹ - ينظر، Des Amrane_mine, Daniël Djamilia _femmes dans la guerre d'algerie, préface de michel perrot, paris, 1994.

⁴⁰ - عبد المالك بوعميرة، دور المرأة الجزائرية الممرضة في الثورة التحريرية 1954-1962، الملتقى الوطني الخامس حول ثورة التحرير الجزائرية، دور المرأة الجزائرية إبان الثورة 1954-1962، جامعة سكيكدة 25، 26 أكتوبر 2010، ص 7.

⁴¹ - علي كافي، المصدر السابق، ص 205.

⁴² - عمار قليل، المصدر السابق، ص 301.

⁴³ - علي كافي، المصدر السابق، ص 205.

⁴⁴ - عمار قليل، المصدر السابق، ص 301، 302.

- 45 - علي كافي، المصدر السابق، ص 205.
- 46 - عمار قليل، المصدر السابق، ص، ص 312، 313.
- 47 - علي كافي، المصدر السابق، ص 203، و يشير لمين خان إلى وجود أكثر من 90 مرضا سنة 1959، وهي ما يدلّ على تطور القطاع، ينظر، عمار قليل، المصدر السابق، ص 302.
- 48 - علي كافي، المصدر السابق، ص 203.
- 49 - عمار قليل، المصدر السابق، ص، ص 297، 302.
- 50 - علي كافي، المصدر السابق، ص، ص 204، 206.
- 51 - محمد عباس، المرجع السابق.
- 52 - علي كافي، المصدر السابق، ص، ص 204، 206.
- 53 - عمار قليل، المرجع السابق، ص 304
- 54 - علي كافي، المصدر السابق، ص 207.
- 55 - عمار قليل، ص... ص 294، 303.
- 56 - علي كافي، المصدر السابق، ص 200،
- 57 - Dannièl Djamila Amrane Mine, op.cit, p59.
- 58 - عمار قليل، المصدر السابق، ص، ص 315، 318.
- 59 - علي كافي، المصدر السابق، ص 208.
- 60 - محمد عباس، المرجع السابق.
- 61 - علي كافي، المصدر السابق، ص 336.
- 62 - عمار قليل، المصدر السابق، ص... ص، ص 305، 306، 307.
- 63 - شميسة خلوي، المرجع السابق، ص 3.
- 64 - علي كافي، المصدر السابق، ص 206. وكذلك، عمار قليل، المصدر السابق، ص 312.
- 65 - علي كافي، المصدر السابق، ص، ص 207، 208.
- 66 - عمار قليل، المصدر السابق، ص... ص، ص 309، 310، 311.

- ⁶⁷ -الدكتور محمد التومي، النظام الصحي خلال الثورة أسس للطب المجاني في الجزائر، يومية المواطن الإخبارية، عدد 7 أبريل 2009.
- ⁶⁸ -عمار قليل، المصدر السابق، ص319.
- ⁶⁹ -التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص24.
- ⁷⁰ - نور الدين ثنيو، الأرشيف، الذاكرة وكتابة التاريخ، مجلة المحجرة والرحلة، مخبر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول حركة المحجرة، العدد2، أبريل 2008، جامعة منتوري، قسنطينة، ص51.
- ⁷¹ - الشاذلي بن جديد، مذكرات، الجزء الأول، ملامح حياة، 1929-1979، ترجمة عبد العزيز بوباكير، دار القصبية للنشر، 2011، ص168.